ظلل (اختار) الإجابة الصحيحة مما يلي:

١- ١ نسمي الرمز الذي يتخذه التاجر شعارا لمنتجاته حتى يمكن الجمهور من التعرف عليها:

أ. نماذج صناعية.
ب. علامة تجارية.
ج. رسوم تجارية. xxxxxxxxx
د. براءة اختراع.

النماذج الصناعية: شكل السلعه او هيكلها الخارجي الذي يميزها عن غيرها من السلع الشبيهه مثل هياكل السيارات او شكل الزجاجات العطريه

العلامة التجاريه: هي الرمز الذي يتخذه التاجر شعارا لمنتجاته حتى يمكن الجمهور من التعرف على حقيقه .مصدرها تم صدورة بتاريخ ١٤٢٣هـ

براءة الاختراع: الشهادة التي تمنحها السلطة المختصه للمخترع الحقيقي الاول لاي اختراع جديد(تمنحه الحق المطلق في استخدام اختراعه واستثماره وصنعه وانتاجه وبيعه او منح رخص للبيع) -

---

٢- تقييد جميع العلامات التجارية بـ:

أ. مكتب السجل التجاري.
ب. الغرفة التجارية والصناعية .
ج. سجل العلامات التجارية.
د. المحكمة التجارية.

العلامة التجارية :الرمز الذي يتخذه التاجر شعارا لمنتجاته حتى يمكن الجمهور من التعرف علي حقيقة مصدرها . وقد تم إصدار نظام العلامات التجارية في المملكة العربية السعودية الحالي بتاريخ ٢٨/٥/١٤٢٣ هـ.

تقييد جميع العلامات التجارية بسجل العلامات التجارية بوزارة التجارة، وكذلك اخطارات التنازل عن ملكيتها أو رهنها أو الحجز عليها أو الترخيص با ستعمالها وتجديدها أو شطبها .

٣- واحد من الآتي ليس من شروط العلامة التجارية:

أ. أن يكون للعلامة طابع مميز.
ب. أن تكون العلامة جديدة لم يسبق استعمالها بمعرفة تاجر آخر.
ج. أن تكون العلامة التجارية مشروعة.
د. أن تكون العلامة التجارية مقيدة.

العلامة التجارية :الرمز الذي يتخذه التاجر شعارا لمنتجاته حتى يمكن الجمهور من التعرف علي حقيقة مصدرها . وقد تم إصدار نظام العلامات التجارية في المملكة العربية السعودية الحالي بتاريخ ٢٨/٥/١٤٢٣ هـ.

شروط العلامة التجارية :

١-أن يكون للعلامة طابع مميز .
٢-أن تكون العلامة جديدة لم يسبق استعمالها بمعرفة تاجر آخر .
٣- أن تكون العلامة التجارية مشروعة

٤- **تستمر الحقوق المترتبة علي تسجيل العلامة لمدة:**

أ. خمس سنوات.

ب. عشر سنوات.

ج. ثلاث سنوات.

د. سبع سنوات.

نتائج تسجيل العلامة التجارية :

١ ـ استعمال العلامة علي المنتجات والخدمات التي يقوم بها مالكها .
٢ ـ منع الغير من استعمالها أو استعمال علامة مشابهة .
٣ ـ حق التصرف في العلامة بالبيع أو الرهن أو الترخيص للغير باستعمالها .

تستمر الحقوق المترتبة علي تسجيل العلامة لمدة عشر سنوات ما لم يتم تجديدها

٥- **يجوز التصرف في حقوق الملكية الصناعية مستقلة عن المحل التجاري باستثناء:**

أ. السم التجاري والسمعة التجارية.

ب. الاسم التجاري والعلامة التجارية.

ج. السمعة التجارية والاتصال بالعملاء.

د. الاتصال بالعملاء والعلامة التجارية.

نتائج تسجيل العلامة التجارية :

ولما كانت حقوق الملكية الصناعية تعتبر حقوقا معنوية ذات قيمة مالية فيجوز التصرف فيها مع المحل التجاري أو مستقلة عنه باستثناء الاسم التجاري والعلامة التجارية اللذين لا يجوز التصرف فيهما استقلالا عن التصرف في المحل التجاري، ويرجع ذلك إلي أن السماح بالتصرف فيهما استقلالا عن المحل التجاري من شأنه أن يوجه العملاء إلي محل تجاري آخر غير المحل الذي يقصدون التعامل معه والذي تميز بهذا الاسم أو تميزت منتجاته بهذه العلامة التجارية منذ بادئ الأمر.

٦- **تسمي استخدام الشخص لطرق ووسائل منافية للقانون أو العادات أو الشرف أو العرف:**

أ. منافسة ممنوعة.

ب. منافسة غير ممنوعة.

ج. منافسة مشروعة.

د. منافسة غير مشروعة.

المنافسة غير المشروعة

- **يمكن تعريف المنافسة غير المشروعة بأنها استخدام الشخص لطرق ووسائل منافية للقانون أو العادات أو الشرف أو العرف.**

٧- **واحد من الآتي ليس من صور المنافسة غير المشروعة:**

أ. الاعتداء على سمعة التاجر المنافس ونشر بيانات كاذبة عنه.

ب. رفع أسعار البيع.

ج. الاعتداء على الاسم التجاري أو التسمية المبتكرة.

د. الاعتداء على العلامة التجارية.

صور المنافسة غير المشروعة

1 - الاعتداء على سمعة التاجر المنافس ونشر بيانات كاذبة عنه

2 - الاعتداء على الاسم التجاري أو التسمية المبتكرة

3 - الاعتداء على العلامة التجارية

4 - وضع بيانات تجارية مغايرة للحقيقة

٨- **يعد إيهام الجمهور بتوافر شروط معينة في البضائع المتنافس عليها من قبيل:**

أ. الاعتداء على العلامة التجارية.

ب. وضع بيانات تجارية مغايرة للحقيقة.

ج. الاعتداء على الاسم التجاري أو التسمية المبتكرة.

د. تقليد طرق الإعلان.

صور المنافسة غير المشروعة

1 - الاعتداء على سمعة التاجر المنافس ونشر بيانات كاذبة عنه

2 - الاعتداء على الاسم التجاري أو التسمية المبتكرة

3 - الاعتداء على العلامة التجارية

4 - وضع بيانات تجارية مغايرة للحقيقة: يعد من أعمال المنافسة غير المشروعة وضع بيانات تجارية مغايرة للحقيقة بقصد منافسة الخصم وإيهام الجمهور بتوافر شروط معينة في البضائع المتنافس عليها كإذاعته أمور مغايرة للحقيقة خاصة بمنشأ بضاعته أو أوصافها أو تتعلق بأهمية تجارته بقصد إيهام الغير بمميزات الغير حقيقية ككون المتجر على غير الحقيقة حائز لمرتبه أو شهادة أو مكافأة بقصد انتزاع عملاء تاجر آخر ينافسه .

٩- **تتكون الشركة من:**

أ. شخص واحد.

ب. خمس أشخاص.

ج. عشر أشخاص.

د. شخصان أو أكثر.

الشركات التجارية

تعريف عقد الشركة : هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة .

١٠ـ واحد من الآتي ليس من عيوب الإرادة:

أ. الإكراه.
ب. الرضا.
ج. الغلط.
د. الاستغلال.

الأركان الموضوعية العامة لعقد الشركة

أولا : الرضا الخالي من عيوب الإرادة : وهو يعني وجوب تراضي جميع الشركاء على كل ما يتضمنه عقد الشركة من شروط مثل (الغرض، رأس المال، مقدار الحصص، قواعد الإدارة) .

ويجب أن يصدر الرضا عن إرادة سليمة خالية من العيوب، **وعيوب الإرادة هي (الإكراه، الغلط الاستغلال، والتغرير مع الغبن)**، وبوجود هذه العيوب يكون العقد قابل للبطلان (أي باطل نسبي).

فعقد الشركة من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر، فيشترط أن يكون المتعاقد قد أكمل الثامنة عشر سنة هجرية لصحة تصرفاته .

١١ـ القانون التجاري هو فرع من فروع:

أ- القانون الخاص.
ب- القانون العام.
ج- قانون الشركات.
د- قانون الأعمال.

أولا: تعريف القانون التجاري

أن القانون التجاري فرع من فروع القانون الخاص.

١٢ـ ينطبق القانون التجاري على طائفة معينة من الأشخاص هم:

أ- رجال الأعمال.
ب- التجار.
ج- المستثمرون.
د- أشخاص القانون.

أولا: تعريف القانون التجاري

ينطبق على طائفة معينة من الأشخاص هم التجار

١٣ـ مفهوم التجارة في نظر القانون يختلف عن مفهومها في علم الاقتصاد حيث أن:

أ- معناها في القانون التجاري أضيق .

ب- معناها في القانون التجاري أوسع.

ج- معناها في الاقتصاد يتضمن البعد القانوني.

د- ولا واحد مما سبق.

مفهوم التجارة في نظر القانون يختلف عن مفهومها في علم الاقتصاد، فالتجارة لدى الاقتصاديين تعني تداول الثروات وتوزيعها، أي تقتصر على عمليات الوساطة بين المنتج والمستهلك. في حين تتجاوز التجارة في القانون التجاري هذا المعنى لتضم الأنشطة الصناعية.

الفرق بين معنى التجارة في الاقتصاد ومعناها في القانون التجاري، في القانون التجاري معنى أوسع حيث تضم الأنشطة الصناعية على عكس الاقتصاد الذى يحكم التجار فقط.

١٤ـ مبررات وجود القانون التجاري:

أ- السرعة والثقة.

ب- السرعة التداول.

ج- الثقة والتداول .

د- المضاربة والتداول.

١٥ـ لأن أغلب العمليات التجارية تتم بأجل للوفاء، تحتاج المعاملات التجارية إلى:

أ- السرعة.

ب- المضاربة.

ج- الثقة.

د- المقاولة.

١٦ـ يعتمد القانون التجاري السعودي كأساس في تطبيق أحكامه على:

أ- صفة الشخص القائم بالعمل.

ب- العمل التجاري

ج- على (أ) و(ب) معا.

د- واحد مما سبق.

الأعمال التجارية

يعتمد القانون التجاري السعودي علي العمل التجاري كأساس في تطبيق أحكامه وذلك بغض النظر عن صفة الشخص القائم به . ولم يتضمن القانون التجاري -كغيره من القوانين التجارية الأخرى- تعريفا للعمل التجاري واقتصر فقط علي تعداد الأعمال التجارية في المادة الثانية من نظام المحكمة التجارية . ويذهب الرأي الراجح في الفقه إلي أن هذا التعداد ورد علي سبيل المثال بحيث يمكن إضافة أعمال تجارية جديدة وهو ما يتفق مع طبيعة التجارة وتطورها.

١٧ـ واحد من الأتي ليس من أوجه الاختلاف بين العمل التجاري والعمل المدني:

أ- قواعد الاختصاص القضائي.

ب- قواعد الإثبات.

ج- القواعد الخاصة بالالتزام التجاري.

د- قواعد الادعاء.

أهمية التفرقة بين العمل التجاري والعمل المدني

يختلف العمل التجاري عن العمل المدني من حيث قواعد الاختصاص القضائي وقواعد الإثبات و من حيث القواعد الخاصة بالالتزام التجاري .

- الاختصاص القضائي
- قواعد إثبات الالتزام التجاري
- القواعد الخاصة بالالتزامات التجارية

١٨ـ واحدة من الأتي ليست من النظريات التي قيلت للتمييز بين العمل التجاري والعمل المدني:

أ- نظرية المضاربة.

ب- نظرية المقاولة.

ج- نظرية الربح.

د- نظرية التداول.

معيار التفرقة بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية

- أولا: نظرية المضاربة
- ثانيا : نظرية التداول
- ثالثا: نظرية المقاولة أو المشروع

١٩ـ النظرية التي تقوم على النظر إلي كيفية ممارسة العمل وليس إلي العمل ذاته هي:

أ- نظرية المقاولة.
ب- النظرية الموضوعية.
ج- نظرية المضاربة.
د- نظرية التداول.

ثالثا: نظرية المقاولة أو المشروع

تقوم هذه النظرية علي النظر إلي كيفية ممارسة العمل وليس إلي العمل ذاته فالعمل لا يعتبر تجاريا إلا إذا بوشر علي وجه المقاولة أي علي وجه التكرار والاحتراف أي بصفة مستمرة ومنتظمة.

٢٠ـ " نظام المجلس التجاري" هو قانون مقتبس من:

أ- القانون الفرنسي.
ب- القانون العثماني.
ج- القانون الألماني.
د – القانون الاسباني.

ظهور وتطور القانون التجاري السعودي

- **من المحاولات الجادة التي كان الهدف منها وضع مشروع خاص بالتجارة هو المشروع الخاص الذي وضعه مجلس التجارة في جدة عرف باسم " نظام المجلس التجاري " وكان هذا القانون مقتبس من القانون العثماني الذي كان بدوره مقتبس من القانون الفرنسي ولكن لم ير النور لسبب عدم توقيع الملك عليه.**